AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/931
S/1999/491
29 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٦٤ من جدول الأعمال
أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام

أتشرف بأن أحيطكم علما بالاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، وهي استنتاجات نشرت في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للجمعية العامة ولمجلس الأمن.

(توقيع) غيرهارد والتر هينزي
القائم بالأعمال بالنيابة،
الممثل الدائم المساعد لألمانيا
لدى الأمم المتحدة

030599 030599 99-12424

مرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

يعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)، المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي، مع الارتياح، أن محتوى التقرير، وبصورة خاصة متابعته التي شرعت فيها هاتان الهيئتان والأمانة العامة، قد حظيا بتأييد واسع النطاق في الأمم المتحدة. إن التقرير ومتابعته يساهمان إلى حد بعيد في زيادة توعية المجتمع الدولي بضرورة تعزيز سلام وتنمية مستدامين في أفريقيا. والاتحاد الأوروبي مصمم على المشاركة بنشاط في عملية المتابعة المتواصلة، بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالدعوة الحازمة التي يقوم بها الأمين العام لفائدة التنمية والأمن في أفريقيا، وكذلك بجهوده الرامية إلى تعبئة المجتمع الدولي، وبصورة خاصة عن طريق منظومة الأمم المتحدة، لدعم القارة الأفريقية في إطار منسق. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تأييده الكامل للتقرير، الذي يحلل بوضوح مصادر النزاعات ويوفر الأساس لسياسة شاملة في ميادين توطيد السلام، ومنع النزاعات، وإدارتها، وتسويتها، وفي ميدان تعزيز التنمية. والاتحاد الأوروبي يشاطر، ويؤيد بقوة وجهة نظر الأمين العام بأن من الضروري تجميع المعلومات والتعاون. ويؤكد الاتحاد على استنتاج الأمين العام بأن من الأساسي تأمين تناسق سياسات المانحين، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي على السواء.

ويذكّر الاتحاد بأنه قد اعتمد بالفعل نهجا عمليا وشاملا ومتكاملا لمعالجة مسألة النزاعات العنيفة في أفريقيا، يستند إلى الموقف الجماعي الذي اتخذه المجلس في عام ١٩٩٧ والاستنتاجات التي توصل إليها، فيما يتعلق بمنع وتسوية النزاعات في أفريقيا، فضلا عن سلسلة الوثائق التوجيهية التي وُضعت بخصوص هذه المسألة. إن ضرورة إبداء إرادة سياسية قوية، وكفالة سيطرة البلدان الأفريقية على العمليات فضلا عن تعزيز قدراتها، والتركيز على منع نشوب النزاعات العنيفة، ولا سيما من خلال التصدي لأسبابها العميقة في طور مبكر بفضل الجمع على النحو المناسب بين كافة الوسائل المتاحة، وكذلك ضرورة سد الفجوة بين التحليل والإنذار المبكر والتدخل السريع، تندرج جميعا ضمن الأهداف الأساسية لهذا النهج. والاتحاد مصمم على تكثيف جهوده للاضطلاع بسياسة نشطة لمنع النزاعات وفقا لهذه المبادئ.

ويذكّر الاتحاد، فضلا عن ذلك، باعتقاده الراسخ بأن التنمية المستدامة تقتضي تهيئة بيئة سياسية مستقرة وديمقراطية. وفي هذا السياق، يطلب الاتحاد مرة أخرى من الحكومات والبلدان الأفريقية بصورة خاصة، مواصلة جهودها، وتعزيزها عند الاقتضاء، لتهيئة هذه البيئة. وللتدابير في ميدان احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإحلال الديمقراطية، والإدارة السليمة للشؤون العامة، دور مركزي يجب أن تؤديه في هذا الصدد. وتمثل المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق وفي فرص الوصول إلى الموارد وفي الوصول إليها، ضرورة أساسية أخرى، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام. وعلى كل حال، فإن هذه القيم تكمن في صميم سياسة التعاون الدولي التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، وهو ما أبرزه الاتحاد حديثا جدا بمناسبة المؤتمر الأول للتفاوض بشأن التعاون في المستقبل بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، المعقود في داكار يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير.

وبروح الشراكة العالمية، يؤكد الاتحاد من جديد أنه مصمم على النهوض بالمسؤوليات التي يتحملها المجتمع الدولي، على نحو ما هي مبينة في تقرير الأمين العام. والاتحاد، الذي يمثل المانح الرئيسي للبلدان الأفريقية، سيواصل المساهمة بصورة نشطة في إحلال سلم مستدام وتحقيق تنمية مستدامة، ولا سيما من خلال سعيه جاهدا إلى تهيئة بيئة مستقرة وديمقراطية، والقضاء على الفقر، وإدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. وبهذه الروح، سيشكل مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا، المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، فرصة ممتازة لإرساء الأسس لعلاقة حقيقية متكاملة وشاملة بين القارتين. وسيؤدي اتفاق الشراكة، المتوخى إبرامه بين الاتحاد وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والذي يجري التفاوض بشأنه حاليا لكي يحل مكان اتفاقية لومي بحلول سنة ٢٠٠٠، دورا هاما في هذا الصدد. ونظرا للآثار المترتبة على العولمة وتحرير التجارة، اتفق الاتحاد مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، في داكار، على إعادة تشكيل التعاون بين الجانبين بهدف التكيف مع هذه الظروف الجديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين. ويشاطر الاتحاد وجهة نظر الأمين العام بأن عبء الدين غير المستدام الذي يثقل حاليا كاهل بلدان أفريقية عديدة، يعرض للخطر الأمن الاقتصادي والاستقرار الطويل الأجل لأفريقيا، ويتطلب قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير شاملة وحاسمة. ويولي الاتحاد أهمية كبرى للمبادرة لصالح البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، التي يجري استعراضها حاليا. ورهنا بنتائج هذا الاستعراض، يمكن أن يجري تخفيف شروط المبادرة، شريطة أن تبدي البلدان المدينة عزمها على تنفيذ الإصلاحات اللازمة وعلى الوفاء بالالتزامات الأخرى التي تتحملها في إطار البرنامج. ويعرب الاتحاد عن ارتياحه، بصورة خاصة، للتأثير الإيجابي الذي سيكون للمبادرة على بعض البلدان الأفريقية.

ومن جهة أخرى، سيواصل الاتحاد التركيز على إيجاد حلول للأزمات القائمة ومنع النزاعات العنيفة، جديدة كانت أم لا، بما في ذلك منعها في طور مبكر، فضلا عن توطيد السلام بعد النزاعات. وفي هذا السياق، سيعمل الاتحاد جاهدا، بصورة خاصة، على مواصلة وتكثيف حواره مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيواصل دعمه للأنشطة المضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة في مجال منع وتسوية النزاعات؛ وهو يرى في هذا الصدد أنه يتعين بالخصوص إيلاء مزيد من الاهتمام للمسائل المتصلة

بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة في اتجاه أفريقيا وداخلها، فضلا عن الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للمخيمات والمناطق التي يقيم بها اللاجئون. ويؤيد الاتحاد الجهود المبذولة حاليا لتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهو يعرب عن ارتياحه بوجه خاص لمبادرة الأمانة العامة الرامية إلى إنشاء فريق عامل يعنى، في إطار متابعة تقرير الأمين العام، بتعزيز القدرات الأفريقية في مجال التدريب على حفظ السلام، ويأمل أن يتحقق قريبا مشروع فتح مكتب اتصال للأمم المتحدة في منظمة الوحدة الأفريقية يعنى بالعمل الوقائي.

ويعرب الاتحاد عن ارتياحه لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكرس المناقشة المتعلقة بالتنسيق لدى انعقاد دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ لقيام منظومة الأمم المتحدة بالتنفيذ والمتابعة المنسقة للمبادرات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وهو سيعمل على كفالة أن تؤدي المناقشة المتعلقة بالتنسيق إلى وضع خطة عمل فعلية للمتابعة توزع فيها المهام، وتحدد أهدافا واقعية وقابلة للقياس في المجالات ذات الأولوية. ويأمل الاتحاد أن تكون نتائج مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أساسا مفيدا لمناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمكلف بالتحضير للمناقشة التي ستجرى لدى انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

- - - - -